الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الثاني

جلسة رقم (٩)
الاثنين (٢٠٢٣/٨/١٤) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٧٢) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (٢:٥٥) ظهراً.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

نيابة عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة التاسعة الدورة الانتخابية الخامسة، السنة التشريعية الثانية، الفصل التشريعي الثاني، وخير ما نفتتح به هو تلاوة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان:-

يقرأ آيات من الذكر الحكيم.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

السيدات والسادة النواب هنالك طلب من مجموعة من النواب، مجموعة تواقيع على ادراج على جدول الأعمال التصويت على تعيين مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء في جدول الأعمال، أطلب التصويت على اضافته على جدول الاعمال، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

وصلنا كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالعدد كذا المتضمن التوصية الى مجلس النواب بتعيين السيد (إحسان ياسين شاكر حسين العوادي) بمنصب مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء، أطلب التصويت من السيدات والسادة النواب على السيد (إحسان ياسين شاكر حسين العوادي) مدير لمكتب رئيس الوزراء، التصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

*** الفقرة ثانياً: التصويت على مشروع قانون التعديل الأول لقانون ايجار الاراضي الزراعية وتمليك حق التصرف فيها للخريجين الزراعيين والبيطريين (لجنة الزراعة والمياه والاهوار).**

- النائب محمد راضي سلطان مشلوخ الزيادي(نقطة نظام):-

سيادة الرئيس يعني واقعاً يجب على مجلس النواب من يلتزم أولاً بالأنظمة والقوانين الفعالة وبعدها الشعب أولاً، المادة (٣٧) ثالثاً تناقش فقرات جدول الأعمال حسب تسلسلها الوارد في الجدول ولا يصار الى مناقشة لأي فقرة جديدة إلا بعد الانتهاء كلياً من مناقشة الفقرات السابقة، سيدي الرئيس هذا النظام الداخلي يقول أنه أي فقرة جديدة تناقش حسب التسلسل، جنابكم

الكريم نعم طبقتم النظام وأخذتم موافقة المجلس بإضافة فقرة، لكن الفقرة يجب أن تأخذ تسلسلها حسب جدول الاعمال وبالتالي لا يمكن تقديم فقرة.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

السيد النائب دائماً نحتاج اكمال نصاب، النصاب موجود فلذلك طلبناه وضعناه أول فقرة مثل باقي التصويتات التي حصلت سابقاً، لجنة الزراعة.

- النائب فالح حسن جاسم مطلك الحريشاوي:-

سيادة الرئيس أستأذن من سيادتكم قبل البدئ في هذا القانون المهم أن نستذكر حدثاً مهماً في تاريخ العراق استذكار الشهداء. اليوم ونحن في مجلس النواب وبفضل دماء الشهداء، يصادف هذا اليوم ذكرى استشهاد قادة من شهداء الحشد الشعبي (الدكتور محمود الجياشي) من محافظة المثنى و أيضاً المجاهد والقائد (علي أبو مجاهد المالكي) فأستأذنكم والسيدات والسادة النواب بالذكرى السنوية لاستشهاد الشهداء بقراءة الفاتحة على أرواحهم مسبوقة بالصلاة على محمد وأل محمد.

(تم قراءة سورة الفاتحة وقوفاً).

يقرأ الفقرة (١) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون ايجار الاراضي الزراعية وتمليك حق التصرف فيها للخريجين الزراعيين والبيطريين.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

التصويت على المادة (١) مقترح اللجنة، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة زوزان علي صالح بيرو الهاجاني:-

تقرأ الفقرة (٢) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون ايجار الاراضي الزراعية وتمليك حق التصرف فيها للخريجين الزراعيين والبيطريين.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

السيد رئيس اللجنة أعدها لي، أعد رأي اللجنة

- النائب فالح حسن جاسم مطلك الحريشاوي:-

رأي اللجنة: المادة (٢) يلغى نص البند أولاً من المادة (٢) من القانون ويحل محله ما يأتي.

١. تهيئة مساحات الاراضي الزراعية اللازمة وتحديد مواقعها وتخصيصها من دون بدل الى المشمولين بأحكام البند أولاً من المادة (١) من هذا القانون استثناءً من قانون بيع وايجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة ٢٠١٣ على وفق معايير مفاضلة تحدد بقرار من وزير الزراعة، اضافة بند جديد الى المادة (٢) من القانون ويكون كالآتي.

سيادة الرئيس أولاً نحن لدينا اليوم كم هائل من الخريجين والمهندسين الزراعيين، الاطباء البيطريين، خريجين المعاهد الزراعية وخريجين معاهد الثروة الحيوانية واعدادية الزراعة، فقط هذه الفئات، أولاً نحن الزام دوائر الزراعة في كل المحافظات تهيئة أرض لهم هذه الخطوة الاولى، ثانياً نعطيه من دون بدل، بعد عشرة سنوات عندما يقدم الجدوى الاقتصادية ويزرع بعد (١٠) سنوات هذه الخطوة الثانية أنه نملكها له بدون بدل هذا الموضوع الثاني، الاهم أيضاً شملناهم في قانون التقاعد، نحن اليوم هل تعلمون أنه كليات الزراعة في كل محافظة كل قسم واحد أو اثنين، محافظة البصرة كنموذج، كلية الزراعة (٣٦) طالب.

سيادة الرئيس هذه طبعاً المرة الثانية هذا القانون الثاني سيادة الرئيس، نجلب القانون للتصويت وفيها خدمة للفلاحين ونتعب عليه ونمضي فيه وبعد هذا بالتصويت تحدث هذه الاشكالات، هذا الموضوع غير مقبول وخلاف السياقات القانونية وغير قابل للنقاش.

- النائب أحمد عبدالله محمد الجبوري:-

سيادة الرئيس نحن مع القانون واليوم نصوت عليه، نحن لا يوجد لدينا اعتراض على أن توجه الاراضي الزراعية للمهندسين الزراعيين والبيطريين، ولكن اعتراضنا على المادة (٢) التي تقول ما يلي.

مجلس الوزراء بناءً يعني هذا القرار يحدده مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الزراعة، الاخوة في اللجنة قالوا لا ليس مجلس الوزراء (وزير الزراعة) هذا خطأ.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

السيد رئيس اللجنة أجل المادة (٢).

- النائب رفيق هاشم شناوه سالم الصالحي:-

السيد رئيس الجلسة لا توجد لدينا مشكلة نمضي.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

أجل التصويت على المادة (٢) أكمل.

- النائب عادل خميس المحلاوي:-

سيدي الرئيس بالتأكيد هذه شريحة مهمة، شريحة خريجين وكفاءات ونحن حريصين على اعطاءهم حقوقهم، القصة تقع في (٢) الفقرة الاولى التي جاءت من الحكومة تقول هنالك تعليمات مركزية تصدر على مستوى بلد، طيب لماذا لا نضع التعليمات مركزية على مستوى بلد وتسير على جميع المحافظات، لماذا نعطيها للوزير وقد ينتقي المحافظة كذا وينحاز الى المحافظة كذا، جميع القوانين نحن نحصرها في الامانة العامة لمجلس الوزراء، الموضوع الآخر الامانة العامة لمجلس الوزراء ومجلس الوزراء يقول ببدل، ما هو الاجتهاد الذي خرج من اللجنة يقول بدون بدل، لماذا؟

فهذه القصتين اخوان في لجنة الزراعة يجب أن تناقش، البدل والتعليمات يجب أن تكون مركزية اسوةً بالقوانين الصادرة من قبل مجلس النواب والامانة العامة لمجلس الوزراء.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

السيد رئيس اللجنة أقرأها بالصيغة الجديدة.

- النائب فالح حسن جاسم مطلك الحريشاوي:-

سيادة الرئيس هذا القانون هو يهدف لتمكين المهندسين الزراعيين، الاطباء البيطريين، خريجين الاعدادية اللذين عددهم عشرات الآلاف من دون فرص عمل، نوفر لهم فرص عمل دون الذهاب الى القطاع الحكومي، فبالتالي عندما أمكنه بدون بدل من قطعة أرض لا يضر ذلك والحكومة قد منحت بقوانين أنه بدون بدل للكثير من الفئات المشمولين بقوانين، هذا الموضوع.

الموضوع بناءً على ما تفضلوا فيه السيدات والسادة النواب لا نمانع بذلك المقترح الذي تفضلتم فيه وأن كان أنا أعتقد هو الوزير هو منتخب أيضاً ومصوت عليه ولديه قانون ولديه رقابة مالية وهنالك رقابة داخلية هي التي تقيم وتتابع عمله، ولكن بناءً على الذي تفضلوا فيه لا نمانع ذلك كلجنة، لذلك رأي اللجنة.

المادة (٢): يلغى نص البند أولاً من المادة (٢) من القانون ويحل محله ما يأتي.

تهيئاه مساحات الاراضي الزراعية اللازمة وتحديد مواقعها وتخصيصها من دون بدل الى المشمولين بأحكام البند أولاً من المادة (١) من هذا القانون استثناءً من قانون بيع وايجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة ٢٠١٣ على وفق معايير مفاضلة تحدد بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية.

أضافة بند جديد الى المادة (٢) من القانون ويكون كالآتي.

- النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

طبعاً نشكر الاخوة على جهودهم القانون مهم ويخدم شريحة كبيرة وشريحة مهمة، لكن ملاحظة حتى لا يطعن بالقانون اخواني نحن معكم القانون مهم وشريحة مهمة، لكن قصة الـ بدون بدل فيها جنبتين، أنه ممكن الحكومة تطعن لأن الذي جاء منها ليس بدون بدل انتم أضفتم من دون بدل، هذه جنبة مالية قد تعطي للحكومة مسوغ أن تطعن بالقانون.

ثانياً: حتى نحسس المستفيد بقيمة ما سوف يأخذه ولو بدل رمزي، لماذا بدون بدل وبعدها بعد (١٠) سنوات تملك، ليست مشكلة لنعطي للشباب فرصة لكن لـ يشعرون بقيمة الارض لأنه في النتيجة هي أرض البلد محدودة، يعني نحن لسنا مساحات مفتوحة وكم ما نرغب نعطي، فأنا أقترح أن ترفعون هذه الفقرة حتى لا تطعن فيها الحكومة لان بدون بدل سوف تفتح أبواب اخرى ولا أعلم الآن فيها محاذير كثيرة، أنا مع القانون والقانون يخدم شريحة واحييكم على هذا القانون المهم، لكن أحذروا من بعض التعديلات لأن قد تضر في القانون وقد يطعن فيه مستقبلاً.

- النائب فالح حسن جاسم مطلك الحريشاوي:-

طبعاً شكراً على هذه المداخلة، استضفنا الوزير السابق للزراعة واستضفنا الوزير الحالي مع مدير عام دائرة الاراضي وقلنا هذا الكلام أن هل هذا الموضوع قد يؤدي الى الطعن مثل ما تفضلتم بحسب قرار المحكمة الاتحادية الصلاحيات الحكومية وقالوا نحن نؤيد بدون بدل لأنه هذا سوف يكون بدل من الذهاب الى تظاهرات وأنه توفير فرص عمل ويومياً متظاهرين المهندسين الزراعيين وخريجين الطب البيطري والمعاهد وغيرهم اللذين طبعاً اليوم حاجة السوق موجودة لهم، أما بالنسبة للمساحة هي المساحة (٥٠) دونم، لا تزيد على (٥٠) دونم الى المهندس الزراعي، الطبيب البيطري، الى خريجي معاهد الثروة الحيوانية، اعداديات الزراعة، فبالتالي هذا يمكن، يعني أنا ماذا أعطيه مثلاً هو مهندس زراعي ماذا أعطيه مثل ماذا؟ وخارج التصميم الأساس ومعطيه أرض بعد (١٠) سنوات سوف يزرعها، هو بعد (١٠) سنوات نملكه واذا لم يزرع والتزم وفق ما سوف يقرره يفسخ العقد وفق شروط التعاقد.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

هل النصاب متحقق؟ نؤجله الى الجلسة القادمة.

- النائب محما خليل قاسم حسن:-

السيدات والسادة اعضاء مجلس النواب المحترم اليوم يصادفنا ذكرى أليمة في سنجار باستهداف مجرمين القاعدة بأربع شاحنات مفخخة في سنة ٢٠٠٧/٨/١٤ في منطقة سنجار ناحية القحطانية مجمع سيبا شيخ دري وفي تمام الساعة الرابعة واستهدفوا المكون الديني اليزيدي بأربع شاحنات مفخخة ذهبت ضحيتها (٣٨٦) شهيد و (٩٥٠) جريحاً، مشكوراً لكل المكونات العراقية والحكومة العراقية التي حينها تضامنت مع المكون الديني اليزيدي بإرسال مساعدات بأعمار المنطقة بالتعويض ولكن الى حد الان ذوي الشهداء لم ولن يحصلوا على حقوقهم وذوي الشهداء يطالبون بهذه الحقوق، سيادة الرئيس في الشهر الثامن المكون الديني اليزيدي مستهدف بسلسلة من الجرائم من قبل المجرمين، في ٨/٣ كان إبادة اليزيديين وغداً نصادف ابادة قرية الك وتشو التي ذهبت ضحيتها (٥٥٠) شخص من هذه القرية، سيادة الرئيس نطلب من مجلس النواب العراقي الموقر (هيأة الرئاسة) التضامن مع المكون الديني اليزيدي ومع جميع المكونات الوقوف دقيقة واحدة احتراماً لشهداء العراق من كل المكونات وشهداء سنجار، وتضامناً مع المكون الديني اليزيدي نطالب أيضاً بتعويض ذوي الشهداء بحقوقهم.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

قراءة سورة الفاتحة **(تم قراءة سورة الفاتحة وقوفاً)**.

- السيد شاخه وان عبد الله (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيدات والسادة النواب الفقرة ثانياً أيضاً تحتاج الى التصويت فأرجوا توجيه السادة النواب بالرجوع الى القاعة من أجل المضي في فقرات جدول الاعمال.

الى أن يكتمل النصاب ننتقل الى الفقرة رابعاً.

***<u>الفقرة رابعاً:</u> القراءة الاولى لمشروع قانون تنظيم الطاقة المتجددة، (لجنة الكهرباء والطاقة، اللجنة القانونية).**

- النائب محمد نوري العبد ربه:-

يقرأ القراءة الاولى لمشروع قانون تنظيم الطاقة المتجددة.

- النائب عبد الكريم عبطان:-

يكمل القراءة الاولى لمشروع قانون تنظيم الطاقة المتجددة.

- النائبة فاطمة حسين:-

تكمل القراءة الاولى لمشروع قانون تنظيم الطاقة المتجددة.

- النائب داخل راضي:-

يكمل القراءة الاولى لمشروع قانون تنظيم الطاقة المتجددة.

- النائبة نفوذ حسين محمد عبد الموسوي:-

تكمل القراءة الاولى لمشروع قانون تنظيم الطاقة المتجددة.

- النائبة ذكرى عمار احمد مجلي الرديني:-

تكمل القراءة الاولى لمشروع قانون تنظيم الطاقة المتجددة.

- النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

يكمل القراءة الاولى لمشروع قانون تنظيم الطاقة المتجددة.

- النائبة انتصار حسن علي الغريباوي :-

تكمل القراءة الاولى لمشروع قانون تنظيم الطاقة المتجددة.

- النائب عبد الكريم عبطان:-

يقرأ الاسباب الموجبة لمشروع قانون تنظيم الطاقة المتجددة.

- السيد شاخەوان عبد الله (نائب رئيس مجلس النواب):-

شكرً للجنتين الكهرباء والطاقة واللجنة القانونية.

***الفقرة خامساً:** تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين العراق وحكومة جمهورية قبرص، (لجنة العلاقات الخارجية).**

- النائبة وزيرة احمد برايم ملا:-

تقرأ كلمة باللغة الكردية تخص الجانب الصحي توجد مستشفى صحي في مخمور .

- السيد شاخەوان عبد الله (نائب رئيس مجلس النواب):-

تم تفعيل الترجمة بإمكان السيدات والسادة النواب الاستماع اليها.

- النائبة وزيرة احمد برايم ملا:-

تكمل قراءة تكملة الكلمة باللغة الكردية.

- السيد شاخەوان عبد الله (نائب رئيس مجلس النواب):-

الموضوع يخص الجانب الصحي توجد مستشفى صحي في مخمور أعتقد توجد لديه مشكلة محوليها الى مكان أمني أو عسكري، لجنة الامن والدفاع متابعة الموضوع وشكراً، أكملوا لجنة العلاقات الخارجية، الترجمة فعلوا الترجمة، عندما تكون مداخلات باللغة الكردية تفعل الترجمة مباشرةً، تفضل رئيس لجنة العلاقات الخارجية.

- النائبة ديلان غفور صالح سمين زنكنه:-

تقرأ مشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين العراق وحكومة جمهورية قبرص.

- النائب جبار فريح عباس جاسم الكناني :-

يكمل قراءة مشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين العراق وحكومة جمهورية قبرص.

- النائبة فيان صبري عبد الخالق:-

تكمل قراءة مشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين العراق وحكومة جمهورية قبرص.

- النائبة عالية نصيف جاسم:-

إبتداءً شكراً جزيلاً الى لجنة العلاقات الخارجية والتي في كل مرة نثبت ملاحظاتنا التي تطرح دون جدوى، المفترض يتضمن التقرير التزامات الطرف الآخر بخضوع العراقيين بذات الالتزامات في هذه الاتفاقية وفقاً للمبدأ القائم في ميثاق الامم المتحدة المتعلق بمبدأ المقابلة بالمثل، نحن نضع التزامات على العراق دون أن يعطوننا لجنة العلاقات الخارجية، هل الطرف الآخر العراقيين يتمتعون بذات الامتيازات الواردة في هذه الاتفاقية من مبدأ المقابلة بالمثل، المفترض نحن يكون لدينا علم كنواب حتى نعلم نحن أنه هذه الاتفاقية ممكن ان نصوت عليها لتثبيت التزام على العراق، في شروط هذه الاتفاقية تقول يعني خاضعة هذه الاتفاقية لأنظمة وتعليمات كل دولة، هذه الاتفاقية عبارة عن مواد قانونية ملزمة لكلا الطرفين، فعندما تصدر دولة ما المقابلة لنا تعليمات أو أنظمة تخالف الانظمة والتعليمات في بلدنا مثلاً فماذا يكون الموقف؟ والمواد هي ملزمة لكلا الطرفين، طبعاً أنا هذه ملاحظتي للاتفاقيتين، في الفقرة (٦) من الشروط يتم حل أي خلاف بالتفاوض، الاتفاقية قانون، والقانون فيه بنود، والبنود ملزمة للطرفين، فكيف يتم الخلاف ويتم حل الخلاف بالتفاوض، يعني معناها يوجد اجتهاد في مورد النص، وهذه أيضاً مخالفة تثبت على هذه الاتفاقية، ولذلك وباعتبار الاتفاقية واجبة التنفيذ للطرفين يجب الالتزام ببنودها.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

<u>الفقرة سادساً:</u> تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة والخاصة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة روسيا الاتحادية، (لجنة العلاقات الخارجية).

- النائب حيدر محمد حبيب مجيد حمادي السلامي:-

يقرأ تقرير ومناقشة مشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة والخاصة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة روسيا الاتحادية.

- النائب محمد صديق محمد ياسين:-

يكمل قراءة تقرير ومناقشة مشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة والخاصة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة روسيا الاتحادية.

- النائب ئاريان عزيز احمد يوسف:-

يكمل قراءة تقرير ومناقشة مشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة والخاصة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة روسيا الاتحادية.

- النائبة ديلان غفور صالح سمين زنكنه:-

تقرأ رأي اللجنة مناقشة مشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة والخاصة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة روسيا الاتحادية

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

شكراً السيدات والسادة النواب، لا توجد لدينا أي مداخلة أو مناقشة؟

- النائب رائد حمدان عاجب هاشم مالكي:-

سيادة الرئيس أنا لدي مداخلة مهمة تخص العلاقات الخارجية وأن كان يعني لا تتعلق بأصل هذا الموضوع، سيادة الرئيس وجهت سؤال برلماني مكتوب الى وزارة الخارجية بخصوص الوضع الدولي للعراق من حيث خضوعه لأحكام الفصل السابع، جاءني جواب بأنه في شباط عام ٢٠٢٢ تم تشكيل لجنة بأمر ديواني، مهام اللجنة كان هي برئاسة وكيل الوزارة الاقدم للخارجية مهامها توحيد جهود اخراج العراق من أحكام الفصل السابع ومراجعة القرارات السابقة، طبعاً هذا الجواب كان صادم لأنه الفكرة المتعارفة او المشهورة أو المسموعة أنه نحن خرجنا من الفصل السابع، يوم أمس باللجنة القانونية استضفنا السيد وكيل الوزارة الاقدم ومدير عام الدائرة القانونية وعدد من المدراء العاميين، وتم مناقشة هذا الموضوع، يعني للأسف اللجنة لم تكمل أعمالها وهنالك خلاف في الرأي داخل وزارة الخارجية، هنالك من يقول أننا في الفصل السادس والبعض الآخر يقول أنه نحن لا زلنا تحت بعض أثار وقرارات الفصل السابع، طبعاً من بينها مثلاً وجود بعثة اليونامي للأمم المتحدة، هذه تستند للفصل السابع، هنالك تقييد على بعض الاستيرادات لدينا في العراق وأيضاً امور تتعلق بأمور مالية، سيادة الرئيس أنا من خلالكم أطالب الحكومة بضرورة تكثيف الجهود لإنهاء هذه اللجنة لأعمالها كي تضعنا في صورة وضع العراق الدولي، هل نحن لا زلنا مقيدين ببعض آثار قرارات الفصل السابع؟ هذا موضوع السيادة موضوع جداً مهم، وأيضاً أنا أطالب بإتخاذ الاجراءات لإنهاء عمل بعثت اليونامي في الامم المتحدة ما دام وجودها لا زال يستند إلى أحكام وقرارات الفصل السابع لأنه نلاحظ من خلال التقارير التي تقدمها الممثلة الاممية والمبعوث الخاص ان هنالك تدخل في بعض امور وشؤون الوضع الداخلي للعراق.

- النائب امير كامل محمد حمود المعموري:-

سيادة الرئيس من واجبنا التشريعي أمام شريحة مهمة، قبل ثلاثة أشهر من اليوم تم تحديد جلسة لغرض التصويت على قانون (٢٠١٣/٣٨) الخاص بذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة، وممثل الحكومة طلب لمدة اسبوع استرجاع القانون، اكمال الملاحظات واسترجاع القانون، وتم تأجيل عملية التصويت منذ قبل ثلاثة أشهر والى حد الآن، وتمت مخاطبة رئاسة الوزراء وجنابكم الكريم، رئاسة المجلس أكدت على ذلك لكن الى غاية الآن لم يسترجع هذا القانون، وذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة لديهم الكثير من الاحتياجات وما زال هنالك ضغط كثير وأعتقد جميع الاخوة النواب يشاركونا في هذه القضية، أطلب من رئاسة المجلس مخاطبة رئاسة الوزراء بخصوص العجلة بهذا القانون.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

شكراً سيادة النائب، البرلمانية متابعة هذا القانون مع مكتب رئاسة الوزراء.

ترفع الجلسة الى يوم الثلاثاء غداً الساعة الواحدة.

رُفعت الجلسة الساعة (٤:١٠) عصراً

****

****

****

*****